لامتلاك اليهود الكامل للمكان بدون اية تحديدات او اعتبار للمسلمين ، وعندما ادرك القائمون على الحكم العسكري انه من المنتظر ان تقع اصطدامات في الحرم شرعوا في الحفاظ بدقة على جميع الاتفاقات التي اتخذت ، ورأى المستوطنون بذلك مساسا كبيرا بحقوق اليهود في المكان وبدأوا بأعمال مضادة مقصودة ، فعندما كان يطلب منهم خفض اصواتهم في الصلاة فعلوا العكس تماما ، كما حاولوا تجاوز المكان الضيق الذي خصص للصلاة » .

وكان من نتيجة صراع المستوطنين مع جهاز الحكم العسكري ان تحرك الحزب الوطني المتدين « مفدال » وأخذ يطالب ويدعو الى ايجاد تسويات جديدة تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المتساوية لليهود والمسلمين ، وهذا يعني حسب مطالب المفدال اعادة النظر في تخصيص الاماكن داخل الحرم ، وتسليم الحرم لليهود خلال اعيادهم ، وتسليمه للمسلمين خلال اعيادهم !! بيد ان « المساواة في الحقوق » في مكان يعتبر من ممتلكات الوقف الاسلامي ، ما هي الا سياسة مرحلية تمهيدا للسيطرة على الحرم كله .

جامعة في الضفة واخرى في القطاع : اشتدت الدعوة في الاونة الاخيرة لاقامة جامعة في الضفة الغربية واخرى في قطاع غزة ، وكانت هذه الدعوة قد برزت بشكل قوي للمرة الاولى في بداية عام ١٩٧١ بسبب الاوضاع القاسية التي يمر بها خريجو المدارس الثانوية لعدم وجود جامعة تأويهم ، الامر الذي يضع امامهم خيارات بعضها ليس سهلا مثل دخول الجامعة العبرية في القدس حيث انتسب عدد قليل اليها ، ودخول الجامعات العربية ، ولم يكن الامر سهلا بسبب عدد المقاعد المخصصة سلفا لابناء المناطق المحتلة ، ودخول الجامعات الاجنبية التي تتطلب عبئا ماليا . وكان من نتيجة ذلك وبمرور الزمن على الاحتلال ان اصبح عدد خريجي المدارس الثانوية كبيرا وغدا بمثابة قضية تبحث عن حل . وازاء ذلك ظهرت ثلاثة مواقف بارزة (١) موقف دعاة فكرة اقامة الجامعة ويقف وراءه بعض الشخصيات من الزعامة التقليدية مثل حمدي كنعان ومحمد علي الجعبري ، وشخصيات اخرى من انصار الكيان الفلسطيني (٢) موقف السلطة الاردنية الذي كان يتسم بالرفض المطلق لاقامة الجامعة خشية ان يؤدي هذا العمل الى بلورة الكيان الفلسطيني (٣) موقف سلطات الاحتلال الذي يتسم بالتأرجح والتذبذب بين قبول الفكرة ومعارضتها (للتوسع في هذا الموضوع انظر شؤون فلسطينية العدد الثالث ص ١٧٢) ، وكحل لهذه المواقف المتضاربة عقد مؤتمر في ١٩٧١/٤/١٥ في دار المعلمات في رام الله بحضور ٢٥ شخصا من افراد السلك التعليمي « لبحث المكان الذي ستقام فيه الجامعة ومصادر التمويل » وبعد مداولات استغرقت ٤ ساعات خرج المؤتمرون بقرار ينص على تشكيل لجنة مكونة من ١١ شخصا للعناية بشؤون التعليم في الضفة الغربية دون التطرق الى موضوع الجامعة ، ومن ثم خفت الاصوات المطالبة باقامة الجامعة ، الا ان وضع خريجي المدارس الثانوية ازداد سوءا مظهرت الدعوة من جديد في الفترة الاخرة ، ولم تقتصر هذه المرة على اقامة جامعة في الضفة الغربية فحسب بل ايضا في قطاع غزة . وقد طرأ تغير على الموقف الاردني حيث اصبح يدعم الفكرة حسب ما جاء على لسان انور نسيبه احد اركان النظام الاردني في الضفة ، اما موقف سلطات الاحتلال فقد اقرب الى الايجاب منه الى السلب .

ففي الضفة الغربية قدمت مجموعة من الشخصيات تتكون من رؤساء بلديات وعاملين في السلك التعليمي مذكرة الى جهاز الحكم العسكري من اجل السماح باقامة الجامعة ، وقد تشكلت لجنة تحضيرية من بين هذه الشخصيات برئاسة محمد الجعبري لمتابعة الموضوع . وستمول الجامعة حسب ما جاء على لسان الداعين لاقامتها باموال عربية حيث ستتوجه وفود الى دول الخليج والعالم العربي لهذا الغرض ، الا ان الجعبري صرح بانه « من المتوقع ان تساهم الحكومة الاسرائيلية بقسط كبير من الاموال اللازمة » وفيما يتعلق بالمكان الذي ستقيم فيه الجامعة فانه لا يزال قيد الدرس ، ومع ذلك فقد اعلن رئيس بلدية رام الله كريم خلف بان « المجلس البلدي في المدينة قد اقر بالاجماع فكرة اقامة الجامعة في رام الله لانها تقع في مركز الضفة الغربية ... وان البلدية خصصت قطعة ارض مساحتها ٢٠٠ دونم سيقام عليها هذا المشروع » وهنالك اتجاه اخر تؤيده سلطات الاحتلال يرمي الى اقامة جامعة تحتوي على اربعة اقسام ، قسم الدين في الخليل وقسم الاداب في رام الله وقسم الزراعة في طولكرم وقسم العلوم الطبيعية في نابلس .